

## إقرار اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسراً!

May 9, 2018

شكرت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، رئيس لجنة الإدارة والعدل روبير غانم، ”الذي لم يوفر جهداً ولا وقتاً، في الدعوة لعقد الجلسات من أجل نقاش اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسراً وإقراره والقاضي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة للمفقودين والمخفيين قسراً، وذلك بعد مسار طويل وشاق، أقرت، اليوم، لجنة الإدارة والعدل النيابية اقتراح القانون وما هو سوى دليل على صحة ما نقول، ولا سيما أنها الجلسة الأخيرة للجنة، على ما نعتقد، في عمر المجلس الحالي“.

كما توجهت اللجنة بالشكر، في بيان، إلى أعضاء اللجنة المذكورة الذين حضروا اليوم، وأقروا اقتراح القانون الذي جاء بمثابة رسالة تبن من قبلهم لهذه القضية الوطنية ولوجوب وضع خاتمة لها وفق الحل العلمي الذي نطالب بتنفيذه.

وشكرت مقدمي اقتراح القانون إلى مجلس النواب، النائبين غسان مخيبر وزياد القادري، والنائب حكمت ديب لمشاركته الحثيثة والدفع لوضع نص تشريعي لمعالجة هذه القضية.

وإذ عبر البيان، ”عن فرحتنا اليوم بإقرار اقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين والمخفيين قسراً، وكم نحتاج إلى الفرحة بعد طول انتظار وتهميش ومعاناة، فإننا لن ننم على الحرير، لأن فرحتنا لن تكتمل ولن نهذاً قبل إقرار الاقتراح من قبل الهيئة العامة للمجلس النيابي الجديد“.

وذكرت اللجنة بأن العريضة الوطنية للمفقودين التي تضمنت المطالبة بإصدار قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين، قد سجلت في المجلس النيابي تحت رقم 746/و بتاريخ 2018/4/12، مشيرة إلى ”وجوب عرضها على جدول اجتماع أول جلسة يعقدها مجلس النواب الجديد. وهذا ما يتلاقى مع وعد فخامة الرئيس، لدى تسلمه العريضة الوطنية، بالسعي مع رئيس المجلس لتحديد هذا الملف عن التجاذبات السياسية والتفاهم معه لعرض اقتراح القانون في أول جلسة يعقدها المجلس الجديد“.

وأشارت اللجنة إلى ”ان التحدي المقبل هو أمام الهيئة العامة للمجلس النيابي الجديد، آملة أن تكون ”باكورة عملكم إقرار قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً، بذلك تضعون اللبنة الأولى لختم آخر ملف من ملفات الحرب“.